الباب السادس
كثرة الطلاق فى العصر الحديث

مقـــدمة :

كثر الطلاق فى العصر الحديث كثرة جعلت الباحثين الاجتماعيين يهتمون بتتبع الأسباب التى ساعدت على كثرته ، و وضع الحلول للحد منه . والمشروعات التى تواجه آثاره المالية والاجتماعية ، وعلى الرغم مما يقال : إنه كثير فى البلاد الإسلامية بحكم مشروعيته فيها ، فإنه يكثر أيضا فى أوربا وأمريكا والبلاد التى لاتشرعه إلا فى أضيق الحدود .

فلنأخذ مصر مثلا للبلاد الإسلامية : جاء فى الإحصاءات أن عدد سكان مصر فى سنه ١٨٩٨م كان ٩,٧٠٠,٠٠٠ نسمة . وكان عدد حالات الطلاق فيها ٣,٣٠٠ حالة . وفى سنه ١٩٣٧م كان عدد السكان ستة عشر مليونا . وكان عدد حالات الطلاق ٥٨,٠٠٠ حالة إلى ٧٢,٠٠٠ فى سنة ١٩٤٢م وجاء فى إحصاء سنة ١٩٤٧م أن عدد حالات الطلاق فى السنة الواحدة كان ٢٠٠٠ حالة[١] .

وقالت الإحصاءات : إنه فى سنة ١٩٣٤ م كانت نسبة الطلاق ١٢,٤ لكل ألف من السكان أو ١٢٤٠ فى كل مائة ألف . وفى إحصاء ١٩٣٥ م كانت النسبة ٦,٩ فى الألف أو ٦٩٠ فى كل ١٠٠ ألف . وتعزى زيادة النسبة إلى آراء قاسم أمين التحررية ، كما يقول أحمد خاكى فى كتابه عنه .

وتكثر نسبة الطلاق فتصل إلى ٢٠ أو ٣٠ ٪ فى الأيام الأولى للزواج ، وذلك لعدم فهم كل من الزوجين للآخر ، خصوصا فى الزواج المبكر ، الذى يكثر فى الأرياف . وحيث يقل وجود الأولاد الذين يشعر الزوجان بثقل التبعة فى الطلاق عند كثرتهم .

ويكثر الطلاق فى المدن بسبب ارتفاع مستوى التحرر ، وبسبب خروج

---

(١) قاسم أمين لأحمد خاكى .

المرأة للعمل والإغراء الخارجى لمظاهر المدنية وضعف الوازع الدينى، ويقل الطلاق فى الأرياف لاختلاف النظرة إليه ، ولشعور المرأة بحاجتها إلى الرجل اجتماعيا واقتصاديا ، وللتقاليد وقوة الخلق بنسبة أفضل ، ولسخط الناس هناك على الطلاق ، وجعلهم مقياس المرأة عند الاختيار شيئا آخر وراء المقاييس الغرامية، ولوجود روح اجتماعية تجعلهم يسرعون فى حل مشاكلهم ، ويوفقون بين الزوجين عند النزاع ، كما أن المهنة ونوعها لها دخل كبير فى الطلاق كثرة وقلة ، فهو يكثر بين الفنانين ، وذلك لاهتمامهم بالجمال والمظهر وكثرة العروض وقلة الاستقرار العائلى ولفتور الغيرة ، وهو يتوسط عند العمال ، ويقل عند التجار ورجال الدين ، وهناك بلاد تجعل من ألفاظ السباب وصف الإنسان بأنه مطلق ، وهو نادر جدا فى بلد كأفغانستان ، وكلمة (زان طلاق) ، أى الرجل الذى طلق زوجته، هى أقبح شتم للأفغانى[1]. والشتم مصدر شتم يشتم من باب ضرب، والاسم الشتيمة .

* * *

(١) أهرام ٢٩/٩/١٩٥٨

الفصل الأول

أسباب كثرة الطلاق

أسباب كثرة الطلاق كثيرة ، وهى ترجع إلى عوامل خلقية واقتصادية واجتماعية وحضارية ، وهى قد تكون من الرجل وحده أو من المرأة وحدها، أو منهما معا ، أو من البيئة والمؤثرات الخارجية .

(أ) العوامل الخلقية :

فمن العوامل الخلقية ضعف الوازع الدينى ، وعدم رعاية حرمة الأسرة وحقوق الزوجية ، والرغبة فى التنقل والتمتع خارج نطاق الأسرة ، والسفور والاختلاط ، والسكر ، والإخلال بالشروط المتفق عليها ، وتعدد الزوجات بدون مبرر ، وعدم العدل بينهن عند الاضرار إليه ،

(ب) العوامل الاقتصادية :

ومن العوامل الاقتصادية فقر الرجل ، وعجزه عن مواجهة مطالب الزوجة والأولاد ، وغناه الذى يغريه بتغيير الزوجة ، أو التمتع المحرم الذى لا تقره الزوجة فتطلب الانفصال عنه . فالفقر قد يكون من العوامل لكثرة الطلاق ، كما أن الغنى يكون من العوامل أيضا عندما لم تراع الآداب الدينية .

(جـ) العوامل الاجتماعية :

من العوامل الاجتماعية اختلاف المستوى الاجتماعى بين الزوجين ، ذلك الاختلاف الذى جعلهما يغفلان عنه عند الزواج دافع آخر كجمال مثلا . وعندما أخذ حظه من الجمال شعر بالفارق الاجتماعى ، فهو يحب أن ينتقل إلى مستواه عند زوجه أخرى . وكذلك من العوامل الاجتماعية بعض العادات الموروثة فى عدم استشارة الزوجين عند الزواج ، أو عدم رؤية أحدهما الآخر إلا بعد الدخول، وكذلك تطور الفكرة الاجتماعية عند المرأة ومحاولة مساواتها بالرجل،

الأمر الذى يخلق مشاكل كثيرة بين الزوجين ، وكذلك خروجها للعمل كحق من حقوقها ومايسببه من تقصير فى حق البيت ومن اتصالات كثيرة مع غير الزوج من زملاء العمل وغيرهم ، وإمكان استغنائها عن الزوج بما تكسبه من عملها، واختلاف نظرة الزوجين للزواج ، كجعله وسيلة للمتعة الجنسية فقط ، فإن لم تتيسر طلبت فى زواج آخر أو وسيلة لاستغلال كسب المرأة أو ثروتها ، فإن لم يتمكن منه طلقها ، أو اهتمام المرأة بغنى الزوج دون خلقه ، وكذلك القوانين التى تيسر للمرأة وصولها إلى حقها فى الطلاق ، والتسهيلات الموجودة لدى المحاكم وهكذا .

(د) العوامل الحضارية :

ومن العوامل الحضارية لكثرة الطلاق كثرة تبعات الزواج الحديث ، وعدم استطاعة مواجهتها ، الأمر الذى يسبب مشاكل كثيرة . وكذلك تيسير حصول الرجل على حاجاته فى المأكل والملبس بعيدا عن البيت ، فى المطاعم والفنادق وغيرها ، مما جعله لا يحرص على بقاء الزوجية ، وبخاصة عندما لم يكن له أولاد من الزوجة ، ولا ستطاعته قضاء متعته الميسرة فى ظل الحرية المظلومة والفكر الوجودى السائد ، فما حاجته فى هذا الجو لإمساك زوجة واحدة لا تستطيع أن تعطيه ما يجده من غيرها ؟ وكذلك شيوع الأفلام الجنسية والكتب والصحف التى تنشر الأفكار المحرمة ، وتغرى بتحطيم التقاليد ، وتشحن الأذهان بصور وخيالات يتغير بها سلوكه العام فى المجتمع ، وسلوكه الخاص فى البيت . وكذلك ضعف الروح الاجتماعية نتيجة لتزاحم السكان وتحكم الأنانية فى النفوس . مما جعل الناس لا يهتمون بعلاج مشكلات غيرهم .

(هـ) أسباب من الرجل :

قد يكثر الطلاق لأسباب من الرجل ككراهية الزوجة ، أو زواجه بأكثر من واحدة مع عدم العدل ، أو سوء معاملته لها ، أو إعساره أو كبر سنه ، أو عقمه ، أو سوء سلوكه العام .

(و) أسباب من المرأة :

وقد يكون سبب كثرة الطلاق من المرأة مثل كراهيتها له، أو عقمها، أو سوء خلقها ، أو عدم الاهتمام بحقوق الزوج ، أو مرضها ، أو كبر سنها أو عدم طاعة أقاربه . . .

(ز) أسباب منهما :

قد تكون الأسباب مشتركة بين الزوجين ، ولكل منهما دخل فى كثرة الطلاق ، كاجتماع سببين أو أكثر فى كل منهما ، كأن يكون هو كبير السن وهى سيئة الخلق ، أو يكون هو سيىء السلوك وهى عقيم مثلا ، وهكذا .

(ح) أسباب خارجية :

والأسباب الخارجية من البيئة تعرف من العوامل الخلقية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية التى سبق الحديث عنها .

هذه صورة الطلاق فى البلاد الأسلامية ، أما فى غيرها فكثرة الطلاق ترجع إلى عوامل عامة ، من أهمها التملص من القانون الكنسى الذى يحد من الطلاق والتجاؤهم إلى القوانين المدنية ، وإسرافهم فى التماس العلل للطلاق ، كما ترجع العوامل إلى ظروف محلية لكل دولة ومنطقة ، وهذه صورة مجملة عنها :

جاء فى جريدة الجهاد فى ٤ من المحرم ١٣٥١ هـ « ١٠ من مايو ١٩٣٢ م » عن جنون الطلاق فى أمريكا : أن أكثر من نصف مليون رجل وامرأة يحدث بينهم طلاق ، وفى بعض إحصاءاتهم يقع فى العام الرابع من الزواج ، ونقصت نسبته قليلا بسبب الأزمة ١ هـ .

وجاء فى كتاب « الأسرة » تأليف لويس اسكندر : أن الطلاق فى أمريكا سنة ١٩٢٨ كانت ١٩٥,٩٣٩ ، وفى سنه ١٩٢٩ م كانت حوادثه ٢٠١,٤٦٨ بمعدل حادثة كل دقيقتين ، وسببه العربدة وسوء المعاملة . وعجز الزوج عن النفقة، ٩٪ منهن يطلبن نفقة. ٦٪ يحكم لهن بها .ويعلل الفريد كاهات فى

كتابه « تحليل الطلاق فى أمريكا » هذه الظاهرة فيقول : زادت نسبته فى بلاد « العم سام » بسبب احتفاظ المرأة بعد الزواج بعملها الخارجى واستقلالها المالى(١).

وجاء فى أهرام ١٥ / ٢ / ١٩٦٣ م أنه تبين أن حالتى طلاق تحدثان فى أمريكا كل دقيقة ، وأن ولاية من دول ولاياتها « ٥١ ولاية » لها قانون خاص بالطلاق ، قد ينتقل رعايا ولاية إلى أخرى يكون الطلاق فيها ميسورا .

ومن أقوى الأسباب لكثرته فى أمريكا تعدد الأجناس ، وقيام الزواج فى أكثر أحواله على أسباب غرامية ، وقلما يدوم مثل هذا الزواج .

وكانت حوادث الطلاق فى انجلترا سنة ١٩٢٨ تبلغ ٤٠١٨ حادثة ، وكثر سنة ١٩٤٧ بسبب مشكلة المساكن وازدحام السكان ، وعدم التمكن من اجتماع الزوجين فى مكان واحد قريب من عمل الرجل ، والإقامة مع أقارب الزوجين ، والأزمة الاقتصادية والغلاء ، والجهل بالحياة الجنسية .

ومن حوادثه فيها أن زوجة طلبت الطلاق ، لأن زوجها أرخى لحيته بعد حلقها أيام الزواج ، واعتذر أمام المحكمة بأنها جمال للرجل ، فلم يقبل منه العذر ، وطلبت أخرى الطلاق لأن زوجها لا يحافظ على التقاليد المرعية فى ملابس السهرة فى الجلوس على المائدة . وأجيبت إلى طلبها .

وجاء فى أهرام ٢٣ / ٦ / ١٩٦٣ أن حالات الطلاق فى انجلترا وويلز بلغت في العام الماضى ٣٠,٢٠٣ حالة ، بزيادة قدرها ٣٨٤٣ عن العام الماضى .

وأن الدكتور « مايكل رامزى » رئيس أساقفة كانتربرى قال فى مجلس اللوردات أمس : إنه يحاول الاهتداء إلى وسيلة لاعتراف كنيسة انجلترا بالطلاق لمن يثبت أن حياتهم الزوجية تحطمت .

وجاء فى كتاب الأسرة للويس اسكندر أن نسبة الطلاق فى النرويج

---

(١) أخبار اليوم ٢٨ / ٤ / ١٩٤٥

سنة١٩٣٢ كانت ٣٢,٨ فى كل ٢٠٠ ألف من السكان ، وفى السويد كانت ٣٨,٥ ، وفي بلجيكا ٣٠,٨ . أما فى ألمانيا فكانت ٦٤,٨ وفى فرنسا ٥١,٨ ، وفى النمسا ٩٤ ، وفى سويسرا ٧٤,١ . ويتم الطلاق فى أمريكا الجنوبية بسهولة، حتى إن أحد الطرفين قد يستيقظ صباحا فيجد نفسه مطلقا دون سابق علم وقد يسر ذلك وجود المحترفين الذين يقومون بتسهيل إجراءات الطلاق ، من الوسطاء والكنيسة وغيرهم ، ففى مدينة « رينو » نرى أن سكانها ، وهم ثلاثة وعشرون ألفا ، يعيشون على هذه الحرفة .

وبناء على مؤهل الأقامة لمدة ستة أسابيع فقط فى ولاية « نيفادا » تستطيع فنادق « رينو » وعماراتها ومسارحها استقبال أكبر عدد ممكن من السواح ، وطرق الزواج والطلاق ميسرة جدا ، لدرجة أن المحامين استنبطوا وسائل خاصة للتسهيل أمكن بها إتمام جميع إجراءات الطلاق فى ٨,٥ دقائق ، وقد سجلت حالة برقم قياسى إتمامها فى ١٨٠ ثانية (١) .

أما فى روسيا فبمقتضى المادة « ٢٢ » من قانون ستالين فى حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، كان الحب يشجع عليه، وكان الاطباء يهلكون النتاج المتولد منه بأجر زهيد، وكان الطلاق سهلا، ويكفى فيه إرسال خطاب بالبريد يحمل الطلاق فلما تقدمت السن بستالين انتهى عهد حرية الحب وفى سنة ١٩٣٦م أبطل الإجهاض كما أبطل الطلاق عن طريق البريد وفرضت غرامات على الطلاق، وتدرجت حتى وصلت سنة ١٩٤٤م إلى أجر يعادل مرتب شهر أو أربعة أشهر(٢) .

ثم شجعت روسيا على الطلاق بتيسير إجراءاته . ففى أهرام ١٧/٢/١٩٦٥ أنها ستقرر فى أول مارس قوانين لتنظيم الطلاق ، واقترح بعض الخبراء القانونيين إجراءه مجانا للفقراء لأن تكاليفه حوالى مائة جنيه فى أرخص أحواله . وفى سنة ١٩٦٠م كان الطلاق واحد يتم بالنسبة إلى عشر حالات زواج ، وفى

---

(١) مجلة رابطة الاصلاح الاجتماعى سبتمبر ١٩٥١

(٢) المرجع نفسه

كتاب للقانونى السوفيتى « ج م . سفردلوف » : أن ارتفاع نسبة الطلاق فى روسيا سببه أزمة المساكن وانعدام التربية الخلقية ١هـ .

والطلاق قد يقل لعوامل اقتصادية ، كما فى جنوب السودان وحول بحيرة « البرت » وذلك لخوف الزوج من الضياع بقره إن طلق ، وهو غال عندهم ، لأن مهر الزوجة ثلاثون بقرة (١) .

كما قل الطلاق عند بعض الدول التى مازالت متمسكة بقوانين الكنيسة فى تضييق مجالاته ، مثل فرنسا ومعظم الدول الكاثوليكية . فالقانون الفرنسى لا يبيحه إلا لواحد من ثلاثة أسباب ، زنى أحد الطرفين ، وتجاوز الحد والإهانة البالغة ، والحكم على أحدهما بعقوبة قضائية مهينة كالمجرمين .

وكثيرا ما يعتمدون على تحقيق السبب الأول ، ومحاولة تحقيقه زورا ، بل قد يدعى على أحدهما ذلك متعمدا ، وذلك ليحصل على الطلاق . وفيه عار إلى الأبد عليهما وعلى الأولاد والأسر . ومع ذلك فإن الطلاق يحتاج إلى نفقات باهظة وإجراءات معقدة ، لا يقوى عليها إلا الأغنياء ، ويحكم أولا بالتفرقة الجسدية ، وبعد مدة طويلة يحكم بالطلاق . ولو كان ذلك سببا فى اتخاذ الخليلات وفى هروب الزوجات مع العاشقين وانهيار الأسر بالتالى .

وقال محمد ثابت فى رحلته : إن الطلاق فى الدانمرك يتم سرا، حتى لا يفضح أحدهما الآخر .

* * *

(١) مجلة العربى أبريل ١٩٧١

الفصل الثانى

علاج كثرة الطلاق

تقدم أن الشيطان يسعى لإفساد العالم عن طريق إفساد الأسرة ، ولهذا يجب الاهتمام بعلاج مشاكلهم ، والعمل على دعم أركانها ، وتهيئة الفرص لتعميرها طويلا .

والعلاج الصحيح يكون بتقصى الأسباب المؤدية إلى كثرته ، والعمل على إزالتها ما أمكن ، وكما هو معروف ، الأسباب المولدة لأية مشكلة كثيرة ، وهى متشابكة مشتركة كلها فى وجودها ، فالعلاج يكون بقطع كل الموارد التى تخلق النزاع ، وسد كل المنافذ لأى ريح تزيد من اشتعال النار التى توقد بين الزوجين، كلازمة من لوازم الطبيعة البشرية ، وإذا ترك بعض الموارد أو المنافذ دون معالجة كان العلاج عقيما .

ولكل بلد وعصر ظروفه وأساليبه فى العلاج ، بل لكل أسرة ما يناسبها منه وإذا أخذنا كثرة الطلاق كمشكلة أو ظاهرة متفشية فى مجتمع كان أهم ما يساعد على قطع دابرها أو الأقل التقليل من حدتها ما يأتى :

١ ـ التوعية الجادة المدروسة الفنية ببيان الآثار الضارة المترتبة على الطلاق، وللتوعية أساليبها المختلفة وميادينها المتعددة .

٢ ـ التوعية كذلك ببيان الأسس الصحيحة لبناء عش الزوجية .

٣ ـ التوعية كذلك ببيان واجبات الزوجية وحقوقها .

٤ ـ التوعية بعدم التسرع فى إصدار الطلاق ، وبضبط الأعصاب .

٥ ـ استقصاء الأسباب المؤدية إلى المشكلة التى تؤدى إلى الطلاق، ومعالجتها بما يناسبها .

٦ ـ إيجاد مكاتب أو جمعيات أو هيئات لبحث أسباب النزاع والتدخل فى إنهائه ، على أن يكون الأعضاء من المشهود لهم بالكفاية الفنية والخلقية.

ويحضرنى فى هذا أن خلافا نشب بين الأعمش وزوجته ،فدخل عليهما بعض أصحابه ليصلح بينهما ، فالتفت إليها وقال : إن أبا محمد شيخنا وفقيهنا فلا يزهدنك فيه عمش عينيه ، وحموسة ساقيه ، وضعف ركبتيه ، وهزال رجليه، ونتن إبطيه ، وبخر شدقيه . فقال الأعمش : قم عنا قبحك الله فلقد أريتها من عيوبى مالم تكن تعرفه وتبصره[1] .

٧ ـ فى قوانين نيوز يلندة لا يمكن الشروع فى إجراءات الطلاق القانونية إلا بعد انقضاء سنوات كاملة على الانفصال الفعلى للطرفين ، وذلك لمشاورة نفسه فى هذه المدة . وتقرر تشكيل لجنة ملكية لبحث موضوع الطلاق فى بريطانيا ، واقتراح أحد الأعضاء عدم اعتبار الطلاق واقعا نهائيا إلا بعد سبع سنوات على الانفصال الفعلى ، وذلك أن حوادث الطلاق فيها بلغت ١٣٧١ فى سنة ١٨٩١ وزادت إلى ستين ألف سنة ١٩٤٧ [2] .

٨ ـ والتربية الدينية بوجه عام هى خير علاج لكل مشكلة من مشاكل العالم ، ومشاكل الأسرة جزء منها ، والطلاق جزء من هذا الجزء ، فلو صحت التربية الدينية عقيدة وخلقا ومعاملة لقضى على المشاكل أو قلت وقل خطرها إلى حد بعيد .

* * *

(١) محاضرات الأدباء للأصفهانى ج٢ ص ١٦٩

(٢) مجلة رابطة الإصلاح الاجتماعى سبتمبر ١٩٥١